

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 664 حَسَبَ حُكْمِ الْمَادَّةِ (1746) وَيَحْكُمُ بِأَنَّ الْمَبِيعَ الْمَذْكُورَ مِلْكُ الْمُدَّعِي وَيَدَّعِي الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَى الْبَائِعِ بِطَلَبِ ثَمَنِ الْمَبِيعِ لِسَبَبِ ضَيْطِ الْمَبِيعِ مِنْ يَدِهِ بِالِاسْتِحْقَاقِ ، وَيَحْكُمُ عَلَى الْبَائِعِ بِرَدِّ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي فَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ يُؤْخَذُ الْكَفِيلُ بِالذَّكَاءِ بِالْمَكْفُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَا يُنْقَضُ بِمُجَرَّدِ الْإِلَادَةِ بِالِاسْتِحْقَاقِ الْمَبِيعِ وَلِذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ إِعَادَةُ الثَّمَنِ (الْهَدَايَةُ) ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يُجِيزَ الْبَائِعَ بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَبْلَ الْفَسْخِ سَوَاءً أَكَانَتْ إِجَارَتُهُ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ أَوْ بَعْدَ قَبْضِهِ ، وَيُفْهَمُ أَنَّ الْمَبِيعَ الْمَذْكُورَ قَابِلٌ لِلْإِجَارَةِ مِنْ الْمَادَّةِ (378) . وَالْقَاعِدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ هِيَ : يُؤْخَذُ الْأَصِيلُ أَيُّ الْبَائِعِ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ الْمَكْفُولِ بِهِ عِنْدَ فَسْخِ الْبَائِعِ وَإِطَالِهِ فِي الْكَفَالَةِ بِالذَّكَاءِ كَمَا يُؤْخَذُ الْكَفِيلُ بِهِ أَمَّا قَبْلَ فَسْخِ الْبَائِعِ وَإِطَالِهِ فَلَا يُؤْخَذُ الْكَفِيلُ ، وَبَعْدَ مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فَلَنُجَادِرُ إِلَى التَّفْصِيلَاتِ الْآتِيَةِ : فَهُنَا دَعْوَيَانِ وَحُكْمَانِ : الدَّعْوَى الْأُولَى وَالْحُكْمُ الْأَوَّلُ : دَعْوَى الْاسْتِحْقَاقِ ، وَالْحُكْمُ الْبَائِلِاسْتِحْقَاقِ ، وَقَدْ أَشَارَتْ الْمَجْلَسَةُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهَا (إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحِقُّ) . مَثَلًا كَمَا لَوْ بَاعَ أَحَدٌ مَالًا مِنْ آخِرِ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ فَقَامَ آخِرُ وَادَّعَى أَنَّ ذَلِكَ الْمَالَ مِلْكُهُ وَأَثْبَتَ مِلْكِيَّتَهُ عَلَى الْأُصُولِ وَخِلَافَ الْيَمِينِ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْمَادَّةِ (1846) وَحُكْمَ الْحَاكِمِ بِمِلْكِيَّةِ ذَلِكَ الشَّخْصِ لِلْمَالِ الْمَذْكُورِ فَيُقَالُ لَهُذَا الْحُكْمُ : (الْحُكْمُ بِالِاسْتِحْقَاقِ) . إِلَّا أَنَّهُ لَا يَفْسُخُ عَقْدَ الْبَائِعِ الَّذِي بَيْنَ هَذَيْنِ الشَّخْصَيْنِ بِهِذَا الْحُكْمِ أَوْ بِمُجَرَّدِ قَبْضِ الْمُسْتَحِقِّ الْمَبِيعِ مِنْ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ بَلْ يَبْقَى مَوْقُوفًا عَلَى إِجَارَةِ الشَّخْصِ الْمُسْتَحِقِّ أَنْظَرُ الْمَادَّةِ (368) وَبَعْدَ ذَلِكَ لَوْ أَجَارَ الْمُسْتَحِقُّ الْبَائِعَ

نَفَذَ وَعَلَى ذَلِكَ فَكَمَا لَا يَلْزَمُ الْبَائِعَ رَدُّ ثَمَنِ الْمَبِيعِ إِلَى الْمُشْتَرِي بِهِذَا الْحُكْمِ فَلَا يَلْزَمُ الْكَافِيلَ أَيْضًا (مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ) . الدَّعْوَى الثَّانِيَّةُ وَالْحُكْمُ الثَّانِي : دَعْوَى الرُّجُوعِ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ وَالْحُكْمُ بِالرُّجُوعِ الْمَذْكُورِ وَقَدْ أَشَارَتْ الْمَجْلَسَةُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهَا مَا لَمْ يُحْكَمْ بَعْدَ الْمُحَاكَمَةِ عَلَى الْبَائِعِ بِرَدِّ الثَّمَنِ () . مَثَلًا بِدَعْوَى الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ (بِرَدِّ ثَمَنِ الْمَبِيعِ) السَّذِي أَعْطَاهُ إِلَى الْبَائِعِ وَالسَّذِي ضَبِطَ مِنْ يَدِهِ بِالِاسْتِحْقَاقِ وَالْحُكْمِ وَسَيَحْصُلُ بِرَدِّ الْبَائِعِ ثَمَنَ الْمَبِيعِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهِ وَبِذَلِكَ يَنْفَسَخُ عَقْدُ الْبَيْعِ السَّذِي وَقَعَ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَيُطَالَبُ الْبَائِعُ بِرَدِّ ثَمَنِ الْمَبِيعِ إِلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ قَدْ أَصْبَحَ بِنَاءً عَلَى الْمَادَّةِ (51) غَيْرَ قَابِلٍ لِإِجَارَةِ الْمُسْتَحَقِّ كَمَا يُطَالَبُ الْكَافِيلُ بِرَدِّ الثَّمَنِ الْمَذْكُورِ لِسِرَايَةِ هَذَا الْحُكْمِ إِلَيْهِ وَحِينَئِذٍ لِلْمُشْتَرِي بِنَاءً عَلَى صَلاحيَّتِهِ الْوَارِدَةِ فِي الْمَادَّةِ (644) إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ مِنْ الْبَائِعِ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ مِنْ الْكَافِيلِ . وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْقَاعِدَةِ السَّتِي مَرَّ ذِكْرُهَا أَيْضًا أَنْزَمَهُ إِذَا فَسَخَ الْمُسْتَحَقُّ الْبَيْعَ صَرَاحَةً بَعْدَ إِقَامَةِ الدَّعْوَى الْأُولَى وَالْحُكْمِ بِمُوجِبِهَا انْفَسَخَ الْبَيْعُ بِنَاءً عَلَى الْمَادَّةِ (378) . وَبِمَا أَنْزَمَهُ حِينَئِذٍ يَلْزَمُ الْبَائِعَ رَدُّ ثَمَنِ الْمَبِيعِ إِلَى الْمُشْتَرِي وَإِعَادَتُهُ إِلَيْهِ بِدُونِ حَاجَةٍ إِلَى الدَّعْوَى الثَّانِيَّةِ وَالْحُكْمِ الثَّانِي يُؤَاخِذُ الْكَافِيلَ أَيْضًا بِالثَّمَنِ الْمَذْكُورِ بِدُونِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ مَا أَيْ بِدُونِ حَاجَةٍ إِلَى الدَّعْوَى الثَّانِيَّةِ وَالْحُكْمِ الثَّانِي وَمِنْ هُنَا يُفْهَمُ أَنَّ قَوْلَهُ : (بَعْدَ الْمُحَاكَمَةِ) لَيْسَ بِقَيْدٍ احْتِرَازِيٍّ (رَدُّ الْمُحْتَارِ فِي بَابِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْكَفَالَةِ) . وَالْمَقْصُودُ بِالِاسْتِحْقَاقِ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَيْ الْإِسْتِحْقَاقُ السَّذِي يَنْقُلُ الْمِلَكِيَّةَ أَمَّا فِي الْإِسْتِحْقَاقِ السَّذِي يُبْطِلُ الْمِلَكِيَّةَ فَيُطَالَبُ الْكَافِيلُ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ بِدُونِ حَاجَةٍ إِلَى مُحَاكَمَةٍ ثَانِيَّةٍ (رَدُّ الْمُحْتَارِ فِي